القراءات المروية في إدغام الضّاد في غيره من الأحرف

١ ـ إدغام الضّاد في الطّاء:

تقدّم في الفقرة السّابقة رأي المتقدّمين في جواز إدغام الضّاد في الطّاء في «اضطجع»، وقد ذكروا صورتين لهذا الإدغام: اضّجَع، واطّجع، ولم أجد عندهم مثالاً آخر للمسألة.

أما قراءات إدغام الضّاد في الطّاء فقد جاءت في صيغة «اضطر»، وكانت مناطاً للتعليق والخلاف.

ولقد أحصيت هذه المواضع فوجدتها خمسةً، وبيانها على ما يأتي:

- ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ﴾ : سورة البقرة ٢/ ١٢٦ .
- ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾: سورة البقرة ٢/ ١٧٣، سورة المائدة ٥/ ٣، سورة الأنعام ٦/ ١٤٥، سورة النحل ١٦/ ١١٥ .

فهذه خمسة مواضع تتابع فيها ضاد وطاء، وجاءت قراءة ابن محيصن فيها[١٤٨]: «ثم أَطَّرُّه» في الموضع الأول بإدغام الضّاد في الطّاء.

وعلّق الزمخشري على هذه القراءة بقوله: «وقرأ ابن محيصن.. كما قالوا: اطّجع، وهي لغة مرذولة؛ لأنّ الضّاد من الحروف الخمسة التي يُدْغَمُ فيها ما يجاورها، ولا تُدْغَمُ هي فيما يجاورها، وهي حروف ضم شفر».

وكان الزمخشري في هذا متابعاً لابن جنّي في قوله[١٤٩]: «هذه لغة مرذولة، أعني إدغام الضّاد في الطّاء؛ وذلك لما فيها من الامتداد والفشوّ».

وأقف عند كلام أبي حيان في القراءة، فقد نقل نص الزمخشري، ثم عقّب عليه بقوله[١٥٠]: «إذا لقيت الضّاد الطّاء في كلمة نحو: «مضطرب» فالأَوْجَهُ البيان...

... فظاهر كلام سيبويه أنّها ليست لُغة مرذولة، ألا ترى إلى نقله عن بعض العرب مُطَّجع، وإلى قوله: ومُضَّجِع أكثر. فيدلُّ على أنّ مُطّجعاً كثير..».

وأنقل الخلاف في الشاهد الثاني[١٥١] «فمن اضطر»، فقد قرأ ابن محيصن[١٥٢]: «فمنِ اطُّرَّ» بإدغام الضّاد في الطّاء حيث وقع.

وكان لأبي جعفر النحاس تعليق غريب على هذه القراءة فقد قال: «وهو لحن؛ لأن الضاد فيها تفشٍّ؛ فلا تدغم في شيء».

وذكر من قبلُ أنَّ هذا الإدغام لا يجوز، ولكن لم يصل به الأمر إلى تلحين ابن محيصن.

وأما ابن عطية فقد ذَكَر القِراءة ثمّ قال[١٥٣]: «وليس بالقياس، ولكن العرب استعملته في ألفاظ قليلة استعمالاً كثيراً».

وما جاء في سورة الأنعام، وسورة النحل تكَرَّر فيه ذِكْرُ القِراءة، وقد أَحَلتُ[١٥٤] في «معجم القراءات». على الموضعين السّابقين في سورة البقرة وسورة المائدة فيما كتبته عن هذه القراءة.

ومما تقدّم ترى أن التواتر في النقل في هذه القراءة وارد عن قارئ مكّة ابن محيصن، وهي وإن كانت قراءة آحاد لا يصحُّ أخذ الأحكام الفقهية من مثلها، لا يجوز تلحين قارئها، ولا تخطئته، ولعلَّ تعليق ابن عطية كان أقرب إلى السواء من تعليق الزمخشري، ومن بعده تعليق أبي جعفر النحاس، وقد رأيت رَدّ أبي

حيان؛ فإن القارئ لم يكن هَمّه قياس القِراءة، ولا موافقتها لأصول المتقدّمين، فعليه تبعة النقل، وقد فَعَل.

٢ - إدغام الضّاد في الشّين:

جاء الخلاف في إدغام الضّاد في الشّين في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم:

الأول: في سورة النحل[١٥٥]: ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾.

الثاني: في سورة النور[١٥٦]: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾.

الثالث: في سورة عبس[١٥٧]: ﴿ثُمَّ ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾.

وإذا نظرت في الآيات الثلاث ثُمّ عَرَّجت على قواعد الإدغام التي قَعَّدها علماء العربية رأيت فيها ما يحول دون وقوع هذا الإدغام، أعني إدغام الضّاد في الشّين؛ لأن الحرف الذي قبل الضّاد المُدْغمة ساكن، وإيقاع الإدغام يفضي بنا إلى اجتماع ساكنين: الرّاء المُهملة الساكنة أصلاً، والعين في «بعض» ثمّ الضّاد المُدْغمة، إذ لا بُدَّ من سَلْب حركتها قبل الإدغام فيؤدّي هذا إلى الْتقاء السّاكنين على غيرِ حَدّه الذي حَدّوه[١٥٨].

ومع هذا الذي قدمته، فقد وقع الإدغام في الآيات الثلاث، وهذا عَرْضه:

١ - ما جاء في سورة النور ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾.

كان الأَوْلَى أن أبدأ بآية سورة النحل، غيرَ أنّي رأيتُ أنّ الخِلاف في عَرْضِ هذه المسألة قد اشتدّ في هذه القراءة واستفاض، وكان في الموضعين المتقدّم واللّاحق مختصراً، وفيه إحالة على الحديث في آية سورة النور.

فقد قرأ[١٥٩] أبو عمرو بن العلاء من طريق اليزيدي بإدغام الضّاد في الشّين، وروى عنه هذا الإدغام أيضاً أبو سعيب السوسي، وبالإدغام قرأ الدّاني أيضاً.

قال ابن الجزري[١٦٠]: «والضّاد تُدْغم في الشّين في موضع واحد «البعض شأنهم» في النور حَسْب لا غير، وقد اختلف فيه فروى إدغامه منصوصاً أبو شعيب السوسي عن اليزيدي.

وقال الداني: «وبالإدغام قرأت، وبلغني عن ابن مجاهد أنّه كان لا يُمَكّن من إدغامها إلّا حاذقاً».

وجاء تعليل هذا الإدغام في الفتوحات الإلهية[١٦١] بأن الإدغام وقَعَ لِما بين الضّاد والشّين من تقارب المَخْرَجَين، فالضّاد من أقصى حافّة اللّسان، والشّين من وسطه.

ونقلوا عن ابن مجاهد[١٦٢] أنّ هذا الإدغام خلاف قول سيبويه، ثم وَجّهه ابن يعيش[١٦٣] بأن إدغام الضّاد في الشّين إنّما هو من قبيل إدغام الأَنْقَصِ في الأَزْيَدِ، وهو جائز، وقد مَرّ تفصيل القول فيه في موضع سابق.

أما أبو حيّان[١٦٤] فقد ذَكَرَ أنّ هذا الإدغام ضعيف، ولم يُبَيّن عِلّة الضّعف، وأخرج الرّضيّ[١٦٥] المسألة مُخْرجاً آخر فذكر أنّ هذا الذي سَمّوه إدغاماً ليس كذلك، وإنّما هو إخفاء، وسبب ذكرهم الإدغام هو أن الإخفاء قريب منه فالْتَبَس الأمر عليهم، وسَمّوه بغير ما ينبغي له، قال[٢]: «ولو كان إدغاماً لالْتَقَى ساكنان على [غير] حَدّه[١٦٦] في نحو: «لبعْضِ شأنهم».

وذهب فيها مثل هذا المذهب ابن يعيش، فقال[١٦٧]: «والحقُّ أنّ ذلك إخفاء واختلاس للحركة فظنّها الراوي إدغاماً».

وهذا هو مذهب ابن عقيل في المسألة[١٦٨] فقد رأى أن القارئ أخفى حركة الضّاد، فأوهم الإدغام، فإذا استثقلت حركة الحرف ولم يمكن تخفيفه بالإدغام خُفّف بإخفاء الحركة، وهو المعبّر عنه بالاختلاس.

ومما تقدّم تستبين لك مذاهب المتقدّمين الآتية:

١ - تضعيف هذه القراءة.

٢ - التقاء ساكنين على غير حده.

٣ - لا يمكن أن يقرأ بهذا إلّا حاذق.

٤ - إدغام أبي عمرو ليس إدغاماً على الحقيقة وإنّما هو إخفاء.

وأعود الآن إلى سورة النحل مؤخرة من تقديم وهو ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾.

فقد روى أبو شعيب السوسي عن أبي عمرو إدغام[١٦٩] الضّاد في الشّين، وذكر الداني ما جاء في سورة النور مما تقدّم[١٧٠] هو ما جاء في سورة النحل ثم قاسه على ما جاء في آية سورة النور، وذكر أنّه لا يعلم خلافاً بين أهل الأداء في إظهاره، وأنه لا فرق بين القراءتين: الإظهار والإدغام إلّا الجمع بين اللُّغتين مع الإعلام بأنّ القراءة ليست بالقياس دون الأثر.

وعلّق على هذا ابن الجزري بقوله[١٧١]: «يمكن أن يُقال في الفرق إن الإدغام لما كان القارئ يحتاج إلى التحفُّظ في التلفُّظ به اجتنب بعد الرّاء المحتاج إلى التحفّظ في التلفّظ بها من ظهور تكرارها».

وأما الموضع الثّالث في سورة عبس ﴿ ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾.

فلم أجد من ذَكَرَ فيه إدغام الضّاد في الشّين إلّا ابن الجزري وصاحب التلخيص وابن غلبون. وقد ذهب ابن الجزري إلى أنّه لِخِفّة الفتحة على الضّاد بعد سكون الرّاء لم يكن إدغام. ثم قال[١٧٢]: «وقد انفرد القاضي أبو العلاء عن ابن حبش عن السوسي بإدغامه، وتابعه الأدمي عن صاحبيه، فخالفا سائر الرُّواة، والعمل ما عليه الجمهور والله أعلم».

وذَكَر الهمذاني العطار صاحب التلخيص[١٧٣] أنّه انفرد بإدغامهن ابن اليزيدي[١٧٤]. على أنّ ما جاء هنا من وقوع الإدغام والتقاء السّاكنين على غير شرطه أشار إليه الزمخشري إشارة مختصرة فقال[١٧٥]: «ما برئت من عيب».

وختام القول في إدغام الضّاد في الشّين أنّ ما ذهبوا إليه من تسميته تارة بالإخفاء، وأخرى بالإدغام، وثالثة بتضعيف القراءة والرواية، أو باستطالة الشّين أمور لا تثبت؛ إذ القراءة صحّت روايتها عن أبي عمرو من أكثر من طريق مما يؤكّد صحّة ورود هذا الإدغام وضعف هذه التخريجات.

ولذلك قال ابن الجزري معقّباً على قول الداني في قراءة ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾، ورواية السوسي عن اليزيدي: «لم يروه غيره»[١٧٦]: «قلت: يعني منصوصاً، وإلّا فروى إدغامه أداءً ابن شَيطا عن ابن أبي عمر عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري وابن سوار من جميع طرق ابن فرح سوى الحمامي.

ورواه أيضاً شجاع والأدمي عن صاحبيه، وبكران عن صاحبيه والزهري عن أبي زيد والفحّام عن عباس.

وروى إظهاره سائر رواة الإدغام».

أما المُحدَثون[١٧٧] فأكتفي بواحد منهم، وهو إبراهيم أنيس، فقد ذَكَر آية سورة النّور والإدغام فيها، ثمّ انتهى إلى أنّها حالة مفردة، ولم يحاول تسويغ إدغام الضّاد في الشّين. والتدليل على صحّة ذلك من الناحية الصوتية؛ لأنّه غير واثق كل الثّقة من النُّطقِ الأصلي للضّاد.

* * *